



جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

مؤتمر

« التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول »

الحساب الاكتواري
لأموال التأمينات الاجتماعية

إعداد

دكتور / محمود عبد الحميد

الخبير الاكتواري

الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

فى الفترة من ١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م

النواحي الفنية في مشروعات التأمين الاجتماعي

مع التطور الحضاري للشعوب في مختلف أنحاء العالم أصبحت الحاجة إلى خدمات التأمين الاجتماعي تفوق الحاجة إلى الخدمات الأخرى مثل الطرق والكهرباء .. إلخ. فالإنسان يستطيع أن يعيش بدون كهرباء وبدون طرق ممهدة إلا أنه لا يستطيع أن يعيش دون دخل.

وتأمين الدخل هي الفكرة الأساسية لنشأة مشروعات التأمين الاجتماعي والتي تهدف إلى تعويض الأفراد وأسره من انقطاع الدخل بالتقاعد من العمل أو بالوفاة أو العجز .. إلخ. وقد تطورت فكرة التأمين الاجتماعي منذ نشأتها منذ أكثر من قرنين من الزمن حتى أصبحت تشمل في الوقت الحاضر أنواع التأمين الآتية:

١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة:

والذي يضمن دفع معاشات دورية و/أو مكافأة ترك خدمة لأسر المتوفين من المؤمن عليهم أو للمؤمن عليه في حالة بلوغ سن التقاعد أو في حالة عجزه عجزاً مستديماً.

٢- تأمين الرعاية الطبية (أو التأمين الصحي):

والذي يقدم الخدمات الطبية والأدوية والعلاج بالمستشفيات والعمليات الجراحية .. إلخ في إطار شروط معينة وذلك للمؤمن عليهم وأسره.

٣- تأمين البطالة:

والذي يقدم تعويضات مؤقتة لمن لمن يتعطل عن العمل لتساعده على المعيشة حتى يجد عملاً آخر.

٤- تأمين رعاية الأسرة:

والذي يصرف مساعدات مالية تتناسب مع عدد الأطفال في الأسرة إلى جانب مساعدات عينية مثل الألبان للمواليد وصغار الأطفال .. إلخ.

والهدف من هذه الورقة هو استعراض النواحي الفنية لمشروعات التأمين الاجتماعي والتي تتلخص في الآتي:

١ - النواحي الديموغرافية:

وذلك لتحديد حجم العمالة وحجم الأسرة ومعدلات الوفاة الخام ومعدلات الخصوبة ونسبة المتزوجين والعلاقة بين سن الزوج والزوجة والأولاد ونسبة الذكور إلى الإناث وشكل الهرم السكاني وتوقعات المستقبل بالنسبة لتغير السكان وشكل الهرم السكاني.. الخ. وتستخدم البيانات الديموغرافية في الدراسات الخاصة بتحديد العينات الجديدة المتوقع اشتراكها في نظم التأمين الاجتماعي وبالتالي تطور حجم العمالة في المستقبل من حيث الكم والجنس.. الخ.

٢ - النواحي المالية والاقتصادية

والتي تتعلق بالأجور وتدرجها بالنسبة للمستقبل وأثر التضخم على القيمة الشرائية للنقود وانعكاس ذلك على الأجور والمعاشات وما تتطلبه من زيادات للحفاظ على مستوى المعيشة.

كذلك تحدد الأحوال الاقتصادية معدلات ريع الاستثمار التي يمكن تحقيقها على أموال التأمينات الاجتماعية وذلك في المدى القصير والمدى الطويل. ويلعب الدخل من الاستثمار دوراً بارزاً في مشروعات التأمين الاجتماعي الممولة تمويلياً كاملاً حيث يساهم الدخل من الاستثمار بتمويل ثلاثة أرباع الالتزامات بينما تساهم الاشتراكات بالربع فقط وذلك نظراً لأن التزامات التأمين الاجتماعي هي التزامات طويلة الأجل تمتد منذ دخول العامل في المشروع (في سن ٢٥ مثلاً) إلى أن يتقاعد في سن ٦٠ أو ٦٥ ثم مرحلة صرف المعاش له ولأسرته من بعده أي أن الالتزام يستمر إلى ما يزيد عن ستين سنة. كذلك تصرف معاشات الوفاة أثناء الخدمة إلى أرامل وأولاد متوسط أعمارهم صغير.

هذا كما أن الأحوال الاقتصادية لها أثر على تحديد حجم الأسرة وبالتالي معدلات الخصوبة التي تحدد حجم العمالة المؤمن عليها في المستقبل. كذلك تلعب الأحوال الاقتصادية دوراً في تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور التأمينية وبالتالي الحد الأدنى والحد الأقصى للمعاشات.

٣ - النواحي الإحصائية

إلى جانب القسامين الأساسيين لعلم الإحصاء وهما الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي هناك قسم ثالث يطلب عليه الإحصاء الاكتواري Actuarial Statistics يستخدم أساساً في حقل التأمين سواء الاجتماعي أو التجاري ويهتم بحساب معدلات التناقص Decrement Rates (وكذلك معدلات التزايد) مثل معدلات الوفاة ومعدلات العجز ومعدلات الاستقالة

ومعدلات التقاعد المبكر.. إلخ. حيث يتناقص عدد المؤمن عليهم بالوفاء والعجز والاستقالة والتقاعد المبكر.. إلخ. وبتزايد العدد بالتعيينات الجديدة.

وتظهر الحاجة إلى تحديد المعدلات المشار إليها بالدقة الكافية وذلك لأن مزايا التأمين تصرف في كل حالة وفقاً لقواعد يحددها النظام.

وبالطبع يستخدم أيضاً الإحياء الوصفي والإحصاء التحليلي في التعامل مع إحصاءات العمالة والوفيات وحالات العجز وحالات المعاشات بأنواعها.. إلخ. ولا يخفى على أحد أهمية علم الإحصاء في اتخاذ القرارات.

٤- النواحي الإكتوارية

تستخدم العلوم الإكتوارية في حقل التأمين الاجتماعي لتحديد العلاقة بين الالتزامات وحجم مصادر التمويل المتمثلة في الاشتراكات المدفوعة من العامل و/أو صاحب العمل وذلك عند بدء المشروع أو عند أي تعديل بالزيادة على المزايا التي يكلفها المشروع القائم. كذلك تستخدم العلوم المذكورة في مجالات أخرى أهمها ما يلي:

أ- متابعة سلامة المراكز المالية لمشروعات التأمين الاجتماعي عن طريق فحص المراكز المالية بصفة دورية وتحديد قيمة الاحتياطي اللازم للتمويل (في تاريخ معين) ومقارنته بمجموع أموال المشروع فإن كان الاحتياطي يقل عن مجموع الأموال كان هناك فائضاً يمكن استخدامه في تحسين المزايا وإن كان العكس كان هناك عجزاً يجب تداركه ويحدد الخبير الإكتواري سبب ظهور هذا العجز وكيفية تداركه.

ب- دراسة أثر التغيير في معدلات الوفاة والعجز والاستقالة.. إلخ. على المركز المالي للمشروع.

ج- دراسة أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود وتحديد حجم الزيادة التي يتحملها المشروع على الأجور والمعاشات.

د- دراسة التدفقات المالية في المستقبل Cash Flow بالنسبة لأموال التأمين الاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار حجم العمالة الجديدة المتوقعة (بمستويات مختلفة) وكذلك التدفقات المالية في حالة إهمال العمالة الجديدة Closed Fund .

٥- النواحي الإدارية:

لاشك أن حسن الإدارة له الوزن الأكبر في نجاح أي مشروع وخاصة في المشروعات الكبيرة مثل مشروعات التأمين الاجتماعي. والنواحي الفنية في الإدارة تتعلق

باستخدام التكنولوجيا الحديثة والحاسبات الآلية في إدارة المشروع لتقديم أفضل الخدمات في أسرع وقت ممكن.

ونظراً لكبر عدد المشتركين في مشروعات التأمين الاجتماعي وتباعدها الجغرافي تقوم بعض الدول إلى جانب تسجيل البيانات على الحاسبات الآلية بالتسجيل على الميكروفيلم وكذلك الاحتفاظ بسجلات يدوية حتى يمكنها الرجوع إليها في حالة أى خطأ في بيانات الحاسب الآلى أو خطأ في البيانات التى قد تطلب من المؤمن عليهم ويسجلها بالخطأ.

والله ولى التوفيق